

Distr.: General
16 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البندان ٨٧ (ج) و ١٠٢ من القائمة الأولية*

مسائل السياسات القطاعية: منع ومكافحة الممارسات
الفاصلة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع
وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية
منع الجريمة والعدالة الجنائية

منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع

تقرير الأمين العام**

إضافة

موجز

أعدَّ هذه الإضافة مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية التابع لمكتب الأمم المتحدة
لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتتضمن موجزا للردود الواردة من البلدان التالية: الأردن، أوكرانيا،
باكستان، بلغاريا، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، السويد، موناكو، هنغاريا، اليونان.

* A/57/150.

** نجم التأخر في تقديم هذه الإضافة إلى تقرير الأمين العام عن التأخر في تلقي الردود.

التعديلات على القانون المتعلق بالسلطة القضائية تستهدف بشكل رئيسي منع الفساد في النظام القضائي.

٤ - كما قدمت الحكومة مشروع قانون يدخل تعديلات على قانون العقوبات تجرم الرشوة في القطاع الخاص واستغلال النفوذ وإرتشاء الموظفين العموميين الأجانب للرشوة ورتشو المحكمين والمحامين والمدعين العامين. ويعكف الفريق العامل التابع لوزارة العدل على إعداد مقترح يتعلق بمشاريع تعديلات على قانون الجرائم الإدارية وعقوباتها ينص على المسؤولية الإدارية للأشخاص الاعتباريين عما يرتكب لفائدة كبار إدارييها من رشوة وغسل للأموال واستغلال للنفوذ.

٥ - وتنص المادة ٤٦١ من قانون الإجراءات الجنائية على مصادرة وإعادة الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة بوصفها إجراءً من بين الإجراءات المتبعة في مجال التعاون القضائي في القضايا الجنائية.

الجمهورية التشيكية

٦ - وضع وزير الداخلية بالتعاون مع أعضاء آخرين في الحكومة البرنامج الوطني لمكافحة الفساد الذي تمت المصادقة عليه في شباط/فبراير ١٩٩٩. كما أنشأت وزارة الداخلية "لجنة لمكافحة الفساد" تضبط وتكشف حالات الفساد.

٧ - وفي إطار التدابير التشريعية القائمة لمكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال، أشارت الجمهورية التشيكية إلى أن المواد ١٦٠ إلى ١٦٣ من القانون الجنائي تتضمن أحكاماً أساسية لمكافحة الفساد. فالرشوة والارتشاء مجرمان في المادتين ١٦٠ و ١٦١ من القانون الجنائي. وتجرم المادة ١٦٢ منه استغلال النفوذ. وجُرِّمَت كذلك رشوة الموظفين العموميين الأجانب. والعقوبة القصوى على الرشوة هي السجن لفترة تتراوح بين سنتين وثمان سنوات. وجُرِّمَ غسل الأموال منذ عام ١٩٩١. وقد دخل الحكم الجديد المعزز

التدابير التي اتخذتها البلدان لمنع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع

بلغاريا

١ - تركزت جهود بلغاريا بالدرجة الأولى على ربط البلد بالصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد من قبيل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية واتفاقيتي القانون الجنائي والقانون المدني لمجلس أوروبا بشأن الفساد وعلى جعل تشريعاتها الوطنية متوافقة مع المعايير الواردة في تلك الصكوك.

٢ - واتخذت في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠ سلسلة من التدابير لتعزيز قدرة البلد على مكافحة الفساد وغسل الأموال منها، على سبيل المثال: (أ) إدخال تعديل على القانون الجنائي (المادة ٢٥٣) يجرم غسل الأموال؛ (ب) سن القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال الصادر عام ١٩٩٨ والذي يرمي إلى منع غسل الأموال وإلزام الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين بالكشف عن مصادر أموالهم وإنشاء مكتب الاستخبارات المالية؛ (ج) سن قانون يلزم كبار الموظفين العموميين بالكشف عن أموالهم (نيسان/أبريل ٢٠٠٠)؛ و (د) إدخال تعديل على قانون العقوبات في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ يجرم وعد الموظفين العموميين المحليين أو الأجانب بالرشوة أو عرضها عليهم وكذلك طلب الرشوة من الموظفين العموميين المحليين أو قبولها منهم.

٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، اعتمدت بلغاريا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وأنشئت لجنة تنسيق الحملة ضد الفساد في شباط/فبراير ٢٠٠٢ لتنسيق ورصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدمت الحكومة إلى البرلمان قصد النظر والإقرار سلسلة من

محكمة أجنبية، تنفيذ ذلك القرار القاضي بالحجز التحفظي (التجميد) للممتلكات أو حجزها (مصادرتها) أثناء الإجراءات الجنائية إذا نصت معاهدة دولية قائمة ملزمة للجمهورية التشيكية على ذلك.

١١ - وبغية كفاءة التنفيذ الملائم لبرامج مكافحة الفساد وما قطع من التزامات قانونية في ذلك الصدد، تدعم الجمهورية التشيكية وتشارك بنشاط في أنشطة الرصد ذات الصلة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الدول المناهضة للفساد في مجلس أوروبا. وصدقت الجمهورية التشيكية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على اتفاقية القانون الجنائي لمجلس أوروبا بشأن الفساد.

اليونان

١٢ - تمت المصادقة عام ٢٠٠١ على اتفاقية القانون المدني لمجلس أوروبا بشأن الفساد. ويوجد مشروع قانون المصادقة على اتفاقية القانون الجنائي لمجلس أوروبا في المرحلة النهائية من الإعداد.

هنغاريا

١٣ - يحتوي القانون الجنائي على نصين يعالجان مسألتي الرشوة وغسل الأموال وهما: القانون IV الصادر عام ١٩٧٨ بشأن تنفيذ الأحكام الجنائية الصادرة عن المحاكم الأجنبية والقانون CIV الصادر عام ٢٠٠١ بشأن التدابير المنطبقة على الكيانات الاعتبارية بموجب القانون الجنائي.

١٤ - وتحدد المادة المتعلقة بالعقوبات من القانون IV الصادر عام ١٩٧٨ الممتلكات التي يمكن مصادرتها أو حجزها رهناً بمصادرتها؛ في حين أن تدابير مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب ترد في المادة المتعلقة بالجرائم التي تمس التزاهة في الإدارة العمومية. وتجرم المادة ٣٠٣ من

الوارد في المادة ٢٥٢ (أ) من القانون الجنائي حيز النفاذ منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. والعقوبة القصوى فيما يتعلق بغسل الأموال هي السجن لفترة تتراوح بين سنتين وثمان سنوات.

٨ - ويتمثل الصك القانوني الأساسي لمكافحة غسل الأموال في القانون رقم ١٩٩٦/٦١. فطبقاً لهذا القانون، تخضع المصارف للتفتيش من قبل البنك المركزي الذي يقوم بمهام الإشراف. وبالإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى هذا القانون، يجوز - بقرار من المحكمة - الاطلاع على البيانات ذات الصلة وتلزم المصارف بتقديم تقارير إلى إدارة التحليل المالي التابعة لوزارة المالية التي تعالج الجرائم المالية.

٩ - وبمقتضى أحكام القانون الجنائي، يجوز أيضاً تجريد الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة في إطار المتابعة الجنائية وحجز تلك الأموال أو مصادرتها. وفي حالة فئات معينة من الجرائم الخطيرة، تجوز مصادرة أو حجز جميع الممتلكات أو جزء منها (المادتان ٥١ و ٥٢ من القانون الجنائي). ويجوز أيضاً تأمين التعويضات الأولية لبعض الضحايا عن الأضرار الناجمة عن جرائم معينة من ممتلكات المتهم في حدود المبلغ المحتمل للتعويض. ولا يتعلق الأمر هنا إلا بالأضرار المادية (لا المعنوية) المترتبة عن جريمة ما.

١٠ - وينظم التعاون الدولي في المسائل الجنائية بمقتضى الفصل ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل حديثاً. وتسري أحكامه ما لم تنص معاهدة دولية قائمة ملزمة للجمهورية التشيكية على عكس ذلك. وتنص المادة ٣٨٤ (٢) منه على أن المحكمة المحلية المختصة، بعد تلقي طلب من دولة أخرى، وبناء على طلب من المدعي العام، تقرر تجميد أو حجز الممتلكات تحفظياً أو جزء منها وفقاً للشروط المنصوص عليها في معاهدة دولية ملزمة للجمهورية التشيكية. وتتميز المواد ٣٨٤ (أ) (١) و ٣٨٤ (د) و ٣٨٤ (و)، إذا اعترفت المحكمة العليا بقرار صادر عن

١٨ - ونظرا للتغيرات التي حدثت على الصعيد الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وعقب إقرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال لثماني توصيات تستهدف حرمان الجماعات الإرهابية من الاستفادة من قنوات التمويل الدولية، قررت موناكو تعديل قانون مكافحة غسل الأموال بغرض تحسين طريقة معالجة العلاقة القائمة بين تمويل الإرهاب والفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢ اعتمد قانون جديد يستحدث التدابير التالية:

(أ) استعمال تعريف الجماعة الممارسة للجريمة المنظمة بصيغته الواردة في المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

(ب) إلزام المؤسسات المالية بالكشف عن أي معاملة مالية أو تحويل أموال قد يكون له صلة بالأنشطة الإرهابية؛

(ج) تعزيز وتحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بتحويل الأموال؛

(د) تشديد المراقبة في حالة التحويل غير المشروع للأموال إلى المؤسسات المالية وخدمات البريد العمومية ومؤسسات التأمين وكذلك أي شخص مستقل يقوم بأنشطة مالية باسم كيان اعتباري أجنبي؛

(هـ) تعزيز قاعدة التثبت من هوية العملاء؛

(و) إلزام المؤسسات المالية بإخطار السلطات العمومية بأي تحويل للأموال التي قد يكون مصدرها ممارسة الأنشطة الإرهابية أو غيرها من الأنشطة الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

ذلك القانون غسل الأموال وتنص على العقوبات المفروضة على مرتكبي تلك الجريمة.

١٥ - ويحدد القانون CIV الصادر عام ٢٠٠١ التدابير المتخذة في حق الكيانات الاعتبارية في حال ارتكابها لأي عمل من الأعمال الإجرامية المتعمدة المحددة في القانون IV الصادر عام ١٩٧٨ إذا كان الغرض من ذلك العمل حصول الكيان الاعتباري على امتياز مالي أو أدى إلى ذلك. ويجوز للمحكمة اتخاذ تدابير في حق ذلك الكيان الاعتباري تشمل حله والحد من نشاطه وفرض غرامة عليه. ويجوز للمحكمة حل الكيان الاعتباري إذا كان الغرض من إنشائه إخفاء عمل إجرامي أو إذا كان نشاطه الفعلي ييسر ارتكاب أعمال إجرامية.

الأردن

١٦ - أعدت الأردن الدليل الرسمي للسلوك والأخلاقيات المهنية لموظفي إدارة الجمارك. ويحتوي الدليل على مجموعة من التدابير السلوكية والأخلاقية المستمدة من التشريعات السارية المفعول ويوضح المسائل التي تشكل أعمالاً إجرامية تؤدي إلى فرض عقوبات جنائية على مرتكبيها ويمكن أن تتسبب في إنهاء عمله بإدارة الجمارك.

موناكو

١٧ - تركزت جهود موناكو على وضع التدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال والممارسات الفاسدة وكذلك على ربط البلد بالصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وغسل الأموال. ففي حزيران/يونيه ٢٠٠١، صدقت موناكو على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة.

التنظيمية وإحداث مؤسسات لمكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال.

السويد

٢٣ - وقعت السويد وصادقت على عدة اتفاقيات دولية تعالج مسألة الفساد من قبيل اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية واتفاقيتي الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد الذي يتورط فيه موظفو الجماعات الأوروبية أو موظفو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واتفاقية حماية المصالح المالية للجماعات الأوروبية والبروتوكولات الملحق بها. وقد أدى التوقيع والمصادقة على الصكوك المذكورة أعلاه إلى إدخال تعديلات على القانون الجنائي السويدي فيما يتعلق بالرشوة والإرتشاء. كما وقعت السويد اتفاقيتي القانون الجنائي والقانون المدني لمجلس أوروبا بشأن الفساد.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، دخل حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تشريع جديد يتعلق بالتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية يساوي بين التحقيق الجنائي الذي يجري في بلد أجنبي والتحقيقات المماثلة على الصعيد الوطني وينص على ضرورة معالجتها بنفس الطريقة. فجميع التدابير المتاحة عند إجراء التحقيق في القضايا على الصعيد الوطني متاحة أيضا لدى إجراء التحقيق في قضية في بلد أجنبي. وتم في نفس الوقت إدخال تعديلات على قانون التعاون الدولي في إنفاذ الأحكام الجنائية تمكن السويد من إعادة الممتلكات المصادرة أو قيمة تلك الممتلكات إلى الدولة التي تقدم طلبا في ذلك الصدد.

(ز) إنشاء مؤسسة تعنى بجمع المعلومات من المؤسسات المالية عن أي تحويل غير مشروع للأموال.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وطبقا للقانون الجديد، يتعين على الكازينوهات قانونا الإعلان عن أية أنشطة يُشتبه في أن لها صلة بأنشطة الإرهاب أو الجريمة المنظمة وتسجيل معلومات عن هوية العملاء وأية مبالغ مالية تفوق المبلغ الذي حدده القانون.

باكستان

٢١ - اتخذت حكومة باكستان تدابير تشريعية وإدارية لمنع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة. فأمر المكتب الوطني للمساءلة الذي أصدره رئيس باكستان بمنع التحويل غير المشروع للأموال ويلزم موظفي المصارف بإبلاغ سلطات المكتب الوطني للمساءلة بأية معاملة شاذة. وأنشئ المكتب على الصعيد الاتحادي ولديه مكاتب إقليمية في أربع مقاطعات باكستانية. وقد أنشأ محاكم متخصصة تنحصر مهمتها في متابعة مرتكبي جرائم الموظفين. ولوحق عدد من السياسيين البارزين والموظفين العموميين وذوي النفوذ وكبار موظفي الحكومة والموظفين السابقين في الجيش.

٢٢ - ويعكف المكتب الوطني للمساءلة في الوقت الراهن على إعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تستهدف منع الفساد ورصد ومكافحة الممارسات الفاسدة. وستغطي الاستراتيجية أيضا التسيير الإداري لمختلف الإدارات الحكومية. ويجري في الوقت الراهن استعراض جميع الممارسات الإدارية في القطاعين الحكومي وغير الحكومي التي من شأنها أن تؤدي إلى ممارسات فاسدة. وفي إطار الاستراتيجية المشار إليها أعلاه، ستُنظّم حلقة عمل وطنية لمكافحة الفساد تصدر توصيات محددة تتعلق بتغيير الإطارات

تونس

المحاسبة وإلى المحكمة الإدارية كهيئة للمراقبة القضائية تراقب صرف المال العمومي للثبوت من شرعية أوجه صرفه وتفرض عقوبات زجرية ومالية على كل عمل غير مبرر. وتضطلع المحكمة الإدارية بدور في مراقبة شفافية المعاملات العمومية وتحل المنازعات ذات الصلة.

تركيا

٢٩ - أكملت تركيا دراسة شاملة بعنوان "خطة عمل لتعزيز الشفافية والإدارة الرشيدة في القطاع العمومي في تركيا" حللت مشكل الفساد في الإدارة العمومية. وقيمت أيضا النظام السياسي والقانوني والإدارة العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبغية تنفيذ خطة العمل تلك، تم اعتماد مرسوم لمجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٣٠ - وتسطر خطة العمل التدابير فيما يتعلق بالأولويات المعتمدة على النحو التالي:

- (أ) إقامة معايير للأداء في مجال تقديم الخدمات العمومية؛
- (ب) إعادة ترتيب العلاقات بين الهيئات العمومية والمؤسسات والجمعيات العمومية؛
- (ج) تحسين نظام الموظفين؛
- (د) تعزيز الحق في الحصول على المعلومات وزيادة الشفافية في الإدارة العمومية؛
- (هـ) تحسين نظام الرعاية الصحية؛
- (و) تعزيز نظام التفتيش ومراجعة الحسابات؛
- (ز) تحسين النظام القضائي؛
- (ح) زيادة الشفافية والمساءلة في مجال تمويل الحملات الانتخابية؛
- (ط) تعزيز الإدارات المحلية؛
- (ي) اعتماد تدابير فعالة لمكافحة غسل الأموال.

٢٥ - راجعت تونس في عام ١٩٩٨ الأحكام الجنائية المتعلقة بجرائم الرشوة. وتمثلت النتيجة الأولى لتلك المراجعة في توسيع تعريف "الموظف العمومي" ليشمل أي شخص ذي سلطات عمومية أو يدير مرفقا عموميا بالنيابة عن دائرة عمومية وجميع من يعملون في مؤسسات الدولة أو المؤسسات العمومية بصرف النظر عما إذا كانت تلك المؤسسات ذات طابع إداري أو تجاري أو صناعي. كما يشمل العاملين في هيئات الأمن والجيش والمؤسسات العمومية ومن يديرون مرافق عامة أو خاصة ممن يُعتبرون متصرفين عموميين إلى جانب المنتخبين لتسيير المرافق العمومية أو المعينين قضائيا لأداء تلك المهمة. وبمقتضى القانون الجديد فإن الموظفين العموميين المرتشين ومن يتورطون في جريمة الرشوة يعاقبون بالسجن من ثلاث إلى ست سنوات إضافة إلى الغرامة.

٢٦ - وتقوم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجرائم المرتكبة في حق الإدارة العمومية (بما في ذلك الرشوة) على تعزيز هياكل المراقبة الإدارية والقضائية.

٢٧ - وتشمل آليات المراقبة الإدارية اللجان المنشأة داخل الوزارات وفي الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية واللجنة العليا المنشأة داخل رئاسة الوزراء وفرق التفتيش في الوزارات والمجلس الأعلى للمراقبة الإدارية والمالية وهيئة المراقبة العامة للمؤسسات العمومية وهيئة المراقبة المالية العمومية وإدارة المحاسبة.

٢٨ - وبالإضافة إلى الهيئة القضائية الجنائية، تقوم إدارة المحاسبة بالمراقبة القضائية لحالات الارتشاء، وهي هيئة قضائية مستقلة تراقب ما يحصل عليه أعضاء الحكومة وزوجاتهم وأبنائهم من مكاسب، وفي إطار آليات المراقبة القضائية، تعمل إدارة الردع المالي المؤلفة من قضاة ينتمون إلى إدارة

٣٤ - وبالنظر إلى أن أكبر مشكلة في مجال استرداد الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة والمحوّلة إلى الخارج وكذلك فيما يتعلق بالرشوة في المعاملات الدولية تتمثل في أن الجناة بإمكانهم استخدام المناطق الحرة والحسابات المصرفية عبر الإنترنت في إجراء مختلف أنواع المعاملات المالية، فإن أوكرانيا بادرت إلى إبرام اتفاقات للتعاون القضائي المتبادل مع بلدان منها أتيغوا وبربودا وهونغ كونغ.

٣٥ - وللحيلولة دون تحويل الرشوى الضخمة المدفوعة للموظفين العموميين مباشرة إلى حساباتهم في المصارف الأجنبية، اعتمدت أوكرانيا سلسلة من التدابير التشريعية من بينها مراجعة القانون الجنائي واعتماد المرسوم الرئاسي المتعلق بتدابير منع إضفاء المشروعية على (غسل) الأموال المتأتية من عائدات الجرائم. وتجرم المادة ٢٠٩ من القانون الجنائي المعدل مسألة إضفاء المشروعية على (غسل) الأموال المتأتية من عائدات الجرائم. كما يُعد جريمة إنشاء مجموعات منظمة في أوكرانيا أو الخارج بغرض إضفاء المشروعية على (غسل) الأموال المتأتية من عائدات الجرائم.

٣٦ - وأعدت الوكالات الحكومية ذات الصلة أيضا سلسلة من النصوص التنظيمية تضع قواعد تنفيذ التدابير الرامية إلى منع غسل الأموال المتأتية من ارتكاب جريمة. فقد صدق المجلس الأعلى على سلسلة من مشاريع القوانين من بينها "قمع ومنع إضفاء المشروعية (غسل) على الأموال المتأتية من ارتكاب جريمة"، و "إدخال تعديلات على مختلف تشريعات أوكرانيا"، و "قمع ومنع إضفاء المشروعية (غسل) على الموجودات (الأموال والممتلكات) المتأتية من ارتكاب جريمة"، والنص الجديد لقانون المصارف والإجراءات المصرفية في أوكرانيا. وتم أيضا تقديم مشروع قانون جديد لمكافحة غسل الأموال المتأتية من ارتكاب جريمة إلى المجلس الأعلى لأوكرانيا.

٣١ - وسُنشأ لجنة وزارية لكفالة الفعالية والتنسيق في متابعة الأهداف ذات الأولوية المشار إليها أعلاه. وعلاوة على ذلك، ستقدم وزارة المالية والمؤسسات المرتبطة بها إلى البرلمان مشروع قانون يهدف إلى تعزيز الفعالية في مكافحة غسل الأموال وحجز العوائد المتأتية من غسلها وتوسيع تعريف الجرائم الأصلية ليشمل الممارسات الفاسدة تمثيلاً مع الاتفاقات الدولية. ويجري إنشاء قاعدة بيانات مركزية للاستخبارات المالية.

أوكرانيا

٣٢ - تستند الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجريمة والفساد إلى سلسلة من الصكوك أعدتها السلطات الحكومية المختصة وتشمل البرنامج الشامل لمنع الجريمة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ والبرنامج الوطني لمكافحة الفساد والنهج المتبع في مكافحة الفساد في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ فضلاً عن القرارات المتخذة من طرف لجنة التنسيق المعنية بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة التابعة لمكتب رئيس الجمهورية.

٣٣ - وانضمت أوكرانيا إلى سلسلة من الاتفاقات الدولية المحددة من قبيل اتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٩٠ بشأن غسل أموال عائدات الجريمة والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها واتفاقيتي القانون الجنائي والقانون المدني لمجلس أوروبا بشأن الفساد لعام ١٩٩٩ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وقعت أوكرانيا اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية وأصبحت بالتالي الدولة الثالثة والأربعين الموقعة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أوكرانيا طرف في سلسلة من الاتفاقات الدولية الثنائية التي تحكم مختلف جوانب التعاون القضائي في المسائل الجنائية.

الاجتماعية والقانونية والمساءلة في دوائر الدولة والشفافية في اتخاذ القرار وكذا إلى إنشاء نظام فعال لإنفاذ القانون يتمتع باستقلال حقيقي. وفي إطار الحملة ضد الإرهاب، قُدم إلى المجلس الأعلى مشروع قانون يتعلق بتمويل الجماعات الإرهابية.

٣٧ - وأنشئت وكالة عمومية خاصة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة وهي لجنة تنسيق مكافحة الفساد والجريمة المنظمة داخل مكتب الرئيس. وتتمثل المهمة الرئيسية المنوطة باللجنة في تنسيق أنشطة جميع وكالات الدولة المشاركة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أوكلت اللجنة إلى المصرف الوطني وسلطات الدولة المكلفة بالضرائب ووزارة الشؤون الداخلية ووزارة العدل وغيرها من الإدارات إعداد وتقديم مشروع قانون إلى مجلس الوزراء يعدّل التشريعات الوطنية بشكل يجعلها متمشية مع التوصيات الأربعين المتعلقة بغسل الأموال الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت إدارة الرصد المالي داخل وزارة المالية لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية الهامة والمشبوهة ولنقل تلك المعلومات إلى أجهزة إنفاذ القانون. وفي عام ٢٠٠١، صدق على قانون يعدل مختلف تشريعات أوكرانيا المتصلة باعتماد قانون المصارف والإجراءات المصرفية.

٣٩ - وبغرض سد الثغرات التي تكتنف التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد، لا سيما في النظم الاقتصادية والمالية والمصرفية، يعكف المجلس الأعلى لأوكرانيا في الوقت الراهن على بحث مشروع نسخة جديدة من قانون منع الفساد. وعلاوة على ذلك، يجري إعداد تقرير عن تشريعات أوكرانيا الحالية يهدف إلى تحديد القوانين التي تعرقل منع الفساد والجريمة المنظمة. ويتم كذلك استحداث آليات اقتصادية وقانونية كرد قانوني على الإخلال بعلاقات السوق (المنافسة غير التزيهة).

٤٠ - وأشارت أوكرانيا إلى أن الأنشطة التي تقوم بها وكالات الدولة تعرف في مجملها تحسناً في الوقت الراهن. وستؤدي الفعالية في هذه العملية إلى تحسين المراقبة